

## دعوى

القرار رقم: (VR-2020-143)

ال الصادر في الدعوى رقم: (V-10766-2019)

## لجنة الفصل

### الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

#### المفاتيح:

دعوى - انتهاء الخصومة- تراجع الهيئة عن قرارها/ تراجع المدعية عن قرارها - الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى.

#### الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل - دلت النصوص النظامية على أن الخصومة ركن جوهري لاستمرار نظر الدعوى والفصل في الموضوع - ثبتت لدائرة تراجع الهيئة عن القرار المطعون عليه -مؤدى ذلك: انتهاء الخصومة - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

#### المستند:

- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية  
ال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

#### الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،  
إنه في يوم الأحد بتاريخ ٠٧/٠٢/٢٠٢٠م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها المرفوعة من (... ) مالك مؤسسة (... )، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-10766-2019) بتاريخ ٢٠/٣/٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (... ) بموجب هوية وطنية رقم (...), بصفته مالك مؤسسة مجموعة (...), سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على غرامة التأخير في التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة، ويطالع بإلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجبت بمذكرة رد جاء فيها: «١-الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعى خلاف ذلك إثبات العكس. ٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أن: «يكون دد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي». كما نصت الفقرة (٩) من المادة (٧٩) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يعفى من التسجيل الإلزامي أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن دد التسجيل الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون ريال، وذلك قبل الأول من شهر يناير ٢٠١٩، ومع ذلك يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه ٢٠١٨ ديسمبر». ٣-نظراً لتخلف المدعى في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة لدى الهيئة، فقد قامت الهيئة وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها في الفقرة (١) من المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بتسجيل المدعى في ضريبة القيمة المضافة؛ حيث نصت المادة: «في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبداً نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة». وعليه فقد تم تسجيل المدعى بناءً على المعلومات التي لدى الهيئة، والتي ثبتت تجاوز توريدات المدعى دد التسجيل الإلزامي، وذلك استناداً إلى المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، والتي منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات بشكل مباشر ومستمر لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث. وبناءً على ما تقدم فإن فرض غرامة التأخير في التسجيل صحيحة نظاماً استناداً للمادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة، والتي نصت على أنه: «يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال». بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم برد الدعوى».

وفي يوم الأحد بتاريخ ٠٧/٠٧/٢٠٢٠م عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد): للنظر في الدعوى المرفوعة من (...), هوية وطنية رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعى ولا من يمثله نظاماً مع ثبوت تبليغه بموعده هذه الجلسة، وحضر (... ) هوية وطنية رقم (...), بصفته ممثلاً عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وذكر أن الهيئة قد ألغت الغرامة المقررة على المدعى، وطلب السير في الدعوى، وإصدار قرار فيها بانتهاء الدعوى في ضوء إلغاء الغرامة المقررة على المدعى والتي كانت محلاً للدعوى، وأرفق كشف حساب المدعى الضريبي، ذكر أنه يبين إلغاء الغرامة محل دعوى المدعى.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١١/١٢٠) بتاريخ ١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) بتاريخ ١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

### النهاية الشكلية:

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، من حيث الشكل، ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض الغرامة؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الدادلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/١١٢) بتاريخ ١٤٣٨هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروع بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإفطار به، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ١٩٢٠٠٣/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه في تاريخ ٢٠٠٣/٢١٩م؛ وذلك خلال المدة النظامية المنصوص عليها في المادة (الحادية عشر والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة التي تنص على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى». فإن الدعوى بذلك قد استوفت نواحيها الشكلية، مما يتعمّن معه قبول الدعوى شكلاً.

### النهاية الموضوعية:

وحيث إن الدعوى تتعقد بتواaffer ركن الخصومة، ومتى تخلف هذا الركن لأي سبب كان في أيٍّ من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث إن المدعي عليها قررت في جلسة الأربعاء الموافق ٠٧/٠٦/٢٠٢٠م إسقاط الغرامة المفروضة محل النزاع، وطلبت الحكم بانتهاء الخصومة القائمة بينها وبين المدعي وإثبات ذلك، وعليه فإن الدائرة تستجيب لطلب المدعي عليها، وبه تقرر.

## القرار:

**ولهذه الأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

**أولاً: من النهاية الشكلية:**

- قبول الدعوى شكلاً.

**ثانياً: من الناحية الموضوعية:**

- قررت الدائرة إثبات انقضاء الدعوى المقادمة من المدعي (...) مالك مؤسسة مجموعة (...), سجل تجاري رقم (...), فيما يتعلق بطلب إلغاء غرامة التأخير في التسجيل للأغراض ضريبة القيمة المضافة.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/١٢/٠٧م موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**